



التاريخ: 2020/10/14

مقترح تشريع إسرائيلي جديد لتجريم العمل الحقوقي المناهض للاحتلال

في خطوة جديدة للتشويش على العمل الحقوقي المناهض للاحتلال، قدّم عدد من أعضاء الكنيست عن حزب الليكود، آفي دختر ومتان كوهن وآخرون، مشروع قانون لتعديل المادة 114(ج) من قانون العقوبات الإسرائيلي لتوسيع مصطلح "الدولة الأجنبية".

حيث تفرض المادة 114(أ) عقوبة بالسجن خمسة عشر عاماً على أي شخص تواصل مع عميلٍ أجنبي من دون تقديم تفسير لهذا التواصل، أما النص الأصلي للمادة 114 (ج) فتعرّف العميل الأجنبي على النحو التالي: "كل من يتوفر أساس معقول للاشتباه بأنه عمل، أو أرسل ليعمل، من قبل أو لصالح دولة أجنبية أو تنظيم إرهابي، في جمع معلومات سرية أو في أعمال من شأنها المس بأمن إسرائيل، وكذلك كل مشتبه به على أساس معقول بالعضوية في تنظيم إرهابي أو الصلة به أو العمل بالوكالة عنه".

يقترح المشروع تغييراً اصطلاحياً والاستعاضة عن مصطلح "دولة أجنبية بـ"كيان سياسي أجنبي" كما تعرفه المادة 36(أ) من قانون الجمعيات الإسرائيلي. والتعريف الوارد في قانون الجمعيات يشمل اتحاداً أو ائتلاًفاً أو مجموعة من الدول الأجنبية، سلطة محلية أو إقليمية لدولة أجنبية أو عضواً في ائتلاف من الدول الأجنبية، أما الكيان الأجنبي فيشمل السلطة الفلسطينية أو شركة أسست وفقاً لقوانين أجنبية.

في توطنهم للمشروع، يذكر مُقدّم مُقترح التعديل بصريح العبارة السلطة الفلسطينية والاتحاد الأوروبي، حيث يدّعي أعضاء الكنيست بأن تعريف الدولة الأجنبية الحالي في قانون العقوبات بالٍ ولا يتناسب مع مميزات الساحة الدولية التي تتعامل معها إسرائيل. ويضيف مقترحو المشروع: "انضم إلى الحلبة الدولية لاعبون جدد مثل السلطة الفلسطينية (وهي ليست دولة وغير معرفة على أنها تنظيم إرهابي) والاتحاد الأوروبي (وهو ليس دولة كذلك) وشركات أجنبية تمثّل دولاً أجنبية أو تعمل بالنيابة عنها".

يمثّل توسيع تعريف "الدولة الأجنبية" المحتمل وتبني تعريف قانون الجمعيات في نص قانون العقوبات مثلاً صارخاً لمحاولات تضيق الخناق على مؤسسات وجمعيات حقوق الإنسان. وكما يتّضح من دوافع المشروع فإنه يستهدف صراحةً المؤسسات التي تتعاون مع أو تتلقى دعماً من الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية. يسعى هذا المشروع إلى نصب المزيد من الحواجز أمام العمل الحقوقي من خلال تصويره كتحاير مع جهات أجنبية.



يجرّم تبني هذا الاصطلاح في قانون العقوبات عمل مؤسسات حقوق الإنسان ويخضعهم للرقابة والملاحقة والاتهامات الإسرائيلية المستمرة. وإذا ما عايناه في سياق أوسع يشمل قوانين سابقة، كقانون مكافحة حملة المقاطعة وقانون "شفافية المؤسسات غير الحكومية" فإن مشروع القانون، في حال سنّه، سيكون تصعيداً خطيراً، لا بصفته يضيق الخناق على المؤسسات الحقوقية فحسب، ولكن كذلك بتحويله العمل الحقوقي إلى مخالفة جنائية. التعريف الإسرائيلي لجمع المعلومات السرية أو العمل لصالح جهة أجنبية أو تهديد الأمن هو فضفاض بطبيعة الحال وقد يشمل، بعد هذا التعديل، مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية وفضحها.

من الجدير ذكره أنّ هذا المشروع يتكامل مع جهود عدائية تقوم بها جهات موالية لإسرائيل في الضغط على الاتحاد الأوروبي وشركاء آخرين للكف عن دعم مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطيني أو تقييده باشتراطات تعجيزية تدفع المؤسسات الحقوقية الفلسطينية إلى رفضه. انتهى

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فرع فلسطين
 مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
 مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
 مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
 مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"
 الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" – عضو مراقب

مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية
 Palestinian Human Rights Organizations Council



مؤسسة الحق – القانون من أجل الإنسان
 مركز الميزان لحقوق الإنسان
 مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان
 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
 معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان – عضو مراقب

أعضاء مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية:

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان
 علاء سكاقي – القائم بأعمال المدير العام



مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق
 الانسان
 سحر فرنسيس - المدير العام



مركز الميزان لحقوق الإنسان
 عصام يونس - المدير العام



مؤسسة الحق
 شعوان جبارين - المدير العام



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
 راجي الصوراتي – المدير العام



الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع
 فلسطين
 خالد قزمار - المدير العام



مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
 خالد ناصيف - المدير العام



مركز الدفاع عن الحريات والحقوق
 المدنية - حريات
 حلبي الأعرج - المدير العام



مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق
 الإنسان
 عصام عاروري - المدير العام



معهد مواطن للديمقراطية وحقوق
 الإنسان
 د. مضر قسيس – المدير العام
 "عضو مراقب"



الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
 د. عمار دويك – المدير العام
 "عضو مراقب"

